

الإدارة التربوية والتشريع المدرسي

محاضرات مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر تخصص علم اجتماع التربية

أ. د / حسني هنية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة محمد خيضر - بسكرة

المحاضرة الأولى: دراسة مفاهيمية

أولاً: ماهية الإدارة التربوية المدرسية:

1- مفهوم الإدارة:

ويعرفها الدكتور " مهند الشبول " بأنها: " تنظيم وتنسيق وتخطيط الجهود بغية تحقيق هدف محدد " .

كما تعرف بأنها: " توجيه للجهد الإنساني " . وهي التحديد الدقيق لما يجب على الأفراد عمله في التأكيد على أنهم يؤدون هذا العمل بأحسن وأكفأ الطرق. وعليه يمكن تعريف الإدارة بأنها: " المجموعة من الأعمال المتشابكة، التخطيط، التنظيم، المتابعة، التوجيه والتقييم، التي تتكامل فيما بينها لتحقيق هدف مشترك " (مهند الشبول، 2011، eacademic.ju.edu.jo).

2- الإدارة التربوية:

مجموع العمليات التنفيذية الفنية التي تنتج عن طريق العمل الجماعي الإنساني التعاوني، يتوفر المناخ الفكري والجماعي النشط والمتعاون من أجل تحقيق الأهداف التربوية المحددة. تعتبر التربية والتعليم من أساسيات حياة الأمم والشعوب المتحضرة، وتعتبر أيضاً من المواضيع التي أثارت اهتمام الفلاسفة والمثقفين وأولياء الأمر على مر العصور. والتربية عملية معقدة ومركبة لا يمكن عزلها عن الجوانب الأخرى، حيث أن هناك عوامل عديدة ومتعددة ترتبط بالتربية وتؤثر فيها وتتأثر بها، منها العوامل التاريخية والجغرافية والعوامل السياسية والعوامل الدينية واللغوية للبلاد.

وتعد المدرسة النواة الأساسية لأي نظام تربوي، ولقد كان المجتمع ينظر إلى المدرسة على أنها مؤسسة تعليمية بحتة مهمتها تزويد التلاميذ بقدر معين من المعارف فقط، لكنه أصبح ينظر إليها الآن على أنها مؤسسة اجتماعية تربوية تتخذ من التعليم تحقيق هدفين هما: الإعداد العلمي والفني للحياة العملية، وإعداد التلاميذ للتفاعل الصحيح مع المجتمع والتوافق معه، وبذلك أصبحت وظائف المدرسة في العصر الحديث عديدة ومتعددة منها: (رفيقة حروش، 2010، ص5)

➤ إعداد القوى البشرية القادرة على الإنتاج.

➤ حفظ واستمرار التراث الثقافي.

➤ إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي الملائم للنمو.

➤ إعداد المواطن الصالح.

➤ تحقيق التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية.

وأداء مثل هذه المهام بالنسبة للمدرسة ليس بالأمر السهل أو اليسير، وهو ما يحتاج إلى إدارة تربوية ومدرسية على قدر عال من الكفاءة والإعداد والمسؤولية والخبرة.

إن التغيرات الحاصلة في العالم بصفة عامة، وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة، فرضت على نظامنا التربوي وعلى المدرسة الجزائرية أن تسير هذه التحولات وأن تتأقلم بدون توقف مع بيئة داخلية وخارجية دائمة التغير. وقد مرت المدرسة الجزائرية بمراحل عدة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل متباعدة تبعا للتطورات الكبيرة التي حدثت في الميدان السياسي (رفيقة حروش، 2010، ص ص 6-7).

وتعرف الإدارة التربوية سوسيولوجيا بأنها " عملية اجتماعية تعنى بتيسير وتحفيز العناصر البشرية في كافة فروع ومستويات الإدارة وتوجيه جهودها بصورة منظمة نحو تحقيق أهداف اجتماعية "، كما تعرف بأنها " مجموع عمليات تخطيط وتنظيم وتوجيه وضبط وتنفيذ وتقييم الأعمال والمسائل التي تتعلق بشؤون المؤسسات التربوية المدرسية للوصول إلى الأهداف التربوية المرسومة، باستخدام أفضل الطرق في استثمار القوى البشرية والموارد المتاحة وبأقل ما يمكن من الجهد والمال ".

3- مفهوم الإدارة التعليمية:

هي التي يقوم بها الإداريون في المستويات العليا في الجهاز التعليمي المركزي واللامركزي في عمليات (التخطيط، التنظيم، اتخاذ القرارات، تحديد الأهداف العامة، وضع المناهج والمقررات المدرسية، تحديد سن القبول بالمدرسة وسن الانتهاء منها، تحديد السلم التعليمي، تحديد مواعيد الامتحانات في الشهادات العامة)؛ بينما اللفظ الثاني يطلق على العمل داخل الإدارات الفرعية والأقسام في ديوان الوزارة والمديريات التعليمية، والوحدات المدرسية، أو الأجهزة التنفيذية.

كما تعرف بأنها الطريقة التي يدار بها التعليم في مجتمع ما وفقا لأيديولوجيته وأوضاعه، والاتجاهات الفكرية التربوية السائدة فيه ليصل إلى أهدافه من خلال كل نشاط منظم مقصود وهادف يحقق الأهداف التربوية المنشودة في المدرسة.

- في حين يعرف " محمد منير مرسي " الإدارة التعليمية في كتابه ((الإدارة التعليمية: أصولها وتطبيقاتها)) بأنها " كل عمل منسق يخدم التربية والتعليم ويتحقق من ورائه الأغراض التعليمية والتربوية، تحقيقا يتماشى مع الأهداف الأساسية للتعليم ".

4- الإدارة المدرسية:

عملية أو عمليات تم بمقتضاها بغية التسوية وإعادة وتوجيهها توجيهها كافيًا لتحقيق أهداف الجهاز الذي توجه فيه توزع فيها السلطة وفق المسؤوليات.

- تصنيف المهام.
- التعامل مع أفراد المجتمع.
- الوعي والعقلانية.
- التخطيط.
- التحكم.
- اتخاذ القرارات.
- تحقيق النتائج.
- التنسيق.

جميع الجهود والممارسات المبذولة من قبل الفاعلين على تنفيذ العمليات الإدارية المختلفة مع جميع المستويات العلمية.

وبهذا تكون الإدارة المدرسية هي الوحدات القائمة بتنفيذ السياسة التعليمية، بينما تختص الإدارة التعليمية برسم هذه السياسة، وبهذا فإن الإدارة المدرسية، تعتبر جزء من الإدارة التعليمية وصورة مصغرة لتنظيماتها، وإستراتيجية محدودة تتركز فيها فعاليتها.

أما الإدارة المدرسية من الناحية الإجرائية فإن مدير المدرسة يمثل الجهة الإجرائية التي تقوم بتنفيذ الخطط والبرامج وفقاً للسياسات المرسومة ضمن اللوائح والتعميمات والتعليمات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم بما يتفق مع التوجهات العامة للدولة. وتمارس الإدارة المدرسية مهامها داخل البيئة والمجتمع المدرسي من خلال المعلمين والتلاميذ والموظفين، وخارج المدرسة مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي، إضافة إلى المؤسسات التعليمية ذات العلاقة. وهي جزء من الإدارة التربوية، وصورة مصغرة لتنظيماتها، وتستمد أهدافها وإستراتيجياتها منها وهي الوحدة القائمة بتنفيذ السياسة التعليمية إجرائياً وعملياً وفق الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة. وهذا يعني أن الإدارة المدرسية هي إدارة تنفيذية تخضع لإشراف الإدارة التعليمية، ويرأس جهاز الإدارة المدرسية مدير مهمته توجيه العمل المدرسي نحو تحقيق أهدافه وتنفيذ اللوائح والقوانين والقرارات التي تصدر عن السلطات التعليمية الأعلى، ويتعاون معه وكيل المدرسة والمعلمون والإداريون والفنيون وغيرهم من العاملين في المدرسة، ويفوض مدير التعليم على المستوى الإقليمي بعض سلطاته وصلاحياته لمدير المدرسة حتى يستطيع تأدية الواجبات والمسؤوليات المحددة له والتي لا تتعدى المدرسة التي يقوم بالإشراف عليها.

كما يعرف " عرفات عبد العزيز سليمان " الإدارة المدرسية بأنها: " الكيفية التي تدار بها المدارس حتى يمكن تحقيق أهدافها، من أجل إعداد أجيال ناشئة نافعة لأنفسهم، ولمجتمعهم ". أما " تيسير الدويك " فيرى أنها: " مجموعة من العمليات المتكاملة، والخطط التي يشرف على ممارستها مدير مُعد إعدادا خاصا، وله مهارات متميزة تتناسب ومتطلبات العمليات اللازمة لبلوغ الأهداف المدرسية المحددة ".

وتتفق الإدارة التعليمية مع الإدارة العامة في الخطوط الرئيسية لأسلوب العمل في كل منها، وتشارك الإدارة التعليمية مع الإدارة العامة في عمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه، المتابعة، التقويم، اتخاذ القرارات واللوائح التي تنظم ووضع القوانين العمل في كل منها، وتسهم الخطوط الرئيسية هذه في إنجاح النظام التعليمي في أداء مهمته والتي تتمثل في:

- وضع الأهداف العامة للتعليم وتحديد إستراتيجيته التعليمية.
- تربية الأفراد (التلاميذ والطلاب) وإعدادهم للحياة في المجتمع.
- توفير القوى والإمكانات المادية والبشرية لتحقيق الأهداف التربوية.

ومعنى هذا أن الإدارة التعليمية تتفق مع الإدارة العامة في الإطار العام للعملية الإدارية فقط، أما فيما يتعلق بالتفاصيل فإن الإدارة التعليمية تشتقها من طبيعة التربية والتعليم، فالعمل داخل المؤسسات التعليمية يختلف دون شك عن العمل في المؤسسات الصناعية والتجارية والعسكرية، وفقا لاختلاف أهداف العمل في كل واحدة منها.

المحاضرة الثانية: نظريات الإدارة التربوية

ثانياً: نظريات الإدارة المدرسية:

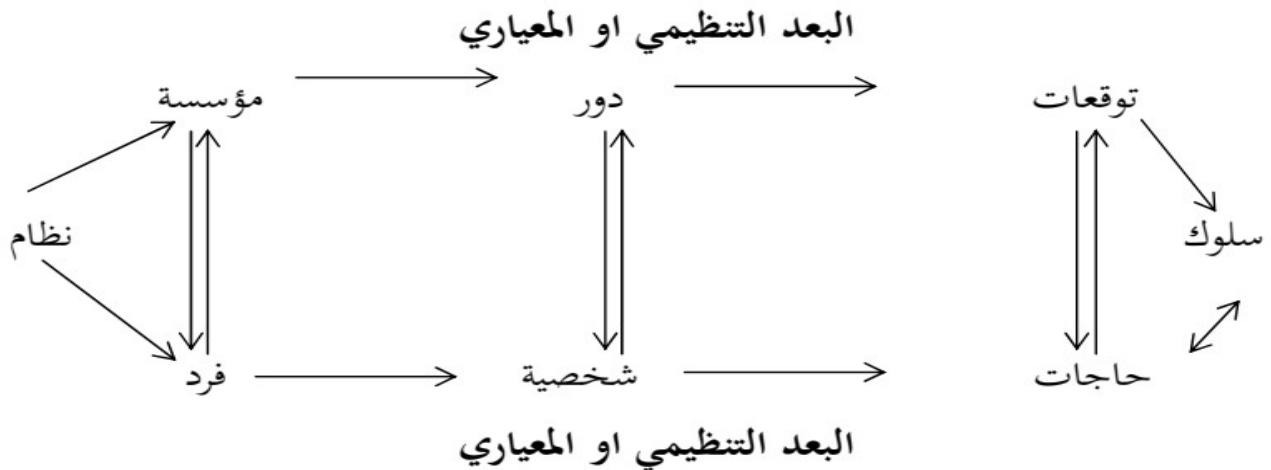
حاول الكثير من دارسي الإدارة التعليمية في السنين الأخيرة إلى تحليل العملية الإدارية ومحاولة وضع نظريات لها. وتختلف هذه النظريات باختلاف نظرتها إلى الإدارة فبعضها نظر إلى الإدارة على أنها عملية اجتماعية وبعضها نظر إليها على أنها عملية اتخاذ قرار وبعضها نظر إليها على أنها وظائف ومكونات. وسنعرض فيما يأتي أهم هذه النظريات:

1- نظرية الإدارة كعملية اجتماعية:

أو تسمى بنظرية الأنظمة الاجتماعية (Social Systems theory) إذ لا يمكن تحديد دور مدير المدرسة أو دور المعلم إلا من خلال علاقة كل منها بالآخر، وبالإضافة إلى الدور المتوقع من المدير المعلم يجب معرفة طبيعة الشخصية التي تقوم بهذا الدور وهذا يتطلب تحليلاً دقيقاً علمياً واجتماعياً ونفسياً.

تنسب هذه النظرية إلى يعقوب جيتزلز (J.W. Getzals) حيث ينظر إلى الإدارة على أنها تسلسل هرمي للعلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين (المدرسين) وفي هذه النظرية ينظر إلى النظام الاجتماعي على أنه له بعدين:

- أولهما: البعد التنظيمي أو المعياري ويتكون من توقعات المؤسسة لدورها.
- وثانيهما: وهو البعد الشخصي ويتكون من توقعات الأفراد أو المدرسين العاملين في المدرسة وشخصياتهم وحاجاتهم. وكما مبين في الشكل الآتي:



نموذج جيتزلز للبعد التنظيمي المعياري والبعد الشخصي للسلوك الاجتماعي

ويوضح جيتزلز ذلك بالمعادلة الآتية:

$$س = ل (د \times ش)$$

حيث أن السلوك الملاحظ (س)، وتدل (ل) على الدور و(د) كما تحدده التوقعات المرتبطة به والشخصية (ش) كما تحددها حاجاتها. وبالطبع فإن الوزن النسبي لكل من (د) الدور، و(ش) الشخصية سيختلف باختلاف الظروف نظراً لوجود تفاعل بينهما.

2- الإدارة كعملية اتخاذ قرار:

نظرية اتخاذ القرارات (Decision Making Theory) وتقوم هذه النظرية على أساس أن الإدارة نوع من السلوك يوجد به التنظيمات الإنسانية والبشرية كافة، وهي عملية التوجيه والسيطرة على النشاط في التنظيم الاجتماعي، ووظيفة الإدارة هي تنمية وتنظيم عملية اتخاذ القرارات بطريقة ودرجة وكفاءة عالية، ومدير المدرسة يعمل مع مجموعات من المدرسين والتلاميذ وأولياء أمورهم والعاملين أو مع أفراد لهم ارتباطات اجتماعية وليس مع أفراد بذاتهم.

وتعد عملية اتخاذ القرار هي حجر الزاوية في إدارة أية مؤسسة تعليمية والمعيار الذي يمكن على أساسه تقييم المدرسة هي نوعية القرارات التي تتخذها الإدارة المدرسية والكفاية التي توضع بها تلك القرارات موضع التنفيذ، وتتأثر تلك القرارات بسلوك مدير المدرسة وشخصيته والنمط الذي يدير به مدرسته، ويمكن مراعاة الخطوات الآتية عند اتخاذ القرار:

- * التعرف على المشكلة وتحديدها.
- * تحليل وتقييم المشكلة.
- * وضع معايير للحكم يمكن بها تقييم الحل المقبول المتفق مع الحاجة.
- * جمع المادة (البيانات والمعلومات).
- * صياغة واختيار الحل أو الحلول المفضلة واختيارها مقدماً في البدائل الممكنة.
- * وضع الحل المفضل موضع التنفيذ مع تهيئة الجو لتنفيذه وضمان مستوى أدائه ليتناسب مع خطة التنفيذ ثم تقويم صلاحية القرار الذي اتخذ، وهل هو أنسب القرارات، ومدى نجاحه في تحقيق الهدف المرغوب، واتخاذ ما يلزم من تعديلات أو تغييرات لضمان نجاح تنفيذ القرار الإداري.

وقد طور جريفت النموذج الذي يصور الإدارة كعملية اتخاذ قرارات، مع أن كتاباً سابقين في مجال الإدارة العامة اقترحوا مفهوماً متشابهاً لهذا مثل بارنارد وسيمون، إلا أن جريفت طبق وعدل هذا المفهوم في مجال الإدارة التعليمي.

3- الإدارة كوظائف ومكونات:

يمكن أن تفصل القول عن هذه النظرية من خلال عرض موجز لنظرية: سبرز (Sears) وهو من أوائل الذين درسوا الإدارة التعليمية دراسة واسعة، ونشر كتاباً حلل فيه العملية الإدارية إلى عدة عناصر رئيسية هي:

■ التخطيط:

يقصد به (سيرز) غير المعنى الاقتصادي المعروف، وإنما يعني به التهيؤ أو الاستعداد لاتخاذ القرار. فالإنسان قبل أن يتخذ قراراً في مشكلة ما يفكر عادة في الأمر وإلا كان قراراً عشوائياً. وهذا الاستعداد أو التهيؤ السابق يختلف في صعوبته وأهميته حسب تعقد الموقف أو المشكلة.

■ التنظيم:

يقصد به العملية التي يتم بها وضع القوانين موضع التنفيذ لإنشاء مدرسة مثلاً يتم أولاً باستصدار قانون وتنفيذ مثل هذا القانون يسمى تنظيمياً وعند الانتهاء من تنفيذه نشير إلى النتيجة على أنها منظمة. فالمنظمة هي جهاز لأداء العمل. وقد تكون أساساً من أفراد وأشياء وأفكار ومفاهيم وقواعد ومبادئ أو من مزيج من كل ذلك، وكل هذه الأمور تحتاج إلى تنظيم.

■ التوجيه:

بعد أبرز عناصر الإدارة، لأننا نرى في عملية التوجيه السلطة وهي تعمل، ونرى أعمالاً وإجراءات تتخذ، وعملية التوجيه في الإدارة ليست سهلة لأنها تتضمن توجيهاً مزدوجاً للسلطة، والمعرفة معاً، واستخدام السلطة في توجيه العملية التربوية يقتضي معرفة بأهداف وطبيعة هذه العملية والقوى الاجتماعية المؤثرة عليها.

■ التنسيق:

تتناول الإدارة التعليمية أغراضاً وعمليات متعددة تتعلق بالمباني والإنشاءات والتجهيزات والكتب والمناهج والبرامج والتلاميذ وغير ذلك وكل عنصر من هذه العناصر يتشابه مع غيره، ولذلك كان من

الضروري أن تعمل جميعاً في تجانس ووحدة في الجهد، وهذه الوظيفة الأساسية للتنسيق في العملية الإدارية.

▪ الرقابة:

هي ضرورة واضحة في العملية التربوية الإدارية فالمرء لا يستطيع أن يوجه العمل بدون أن يكون متحكماً في القوى المنشطة لها والعوامل الأخرى المرتبطة به، فالميزانية مثلاً تفقد معناها الحقيقي إذا لم تكن هناك رقابة على الاتفاق، وقد تكون الرقابة مباشرة إذا كانت من خلال إشراف شخص مباشر مستمر أو غير مباشر إذا اعتمدت على نظام إشراف غير مباشر وقد تكون الرقابة بواسطة القوة الجسمية أو قوة القانون والتعليمات أو القوى الاجتماعية مثل العادات والتقاليد وأخلاقيات المهنة.

واضح أن الأساس الذي تقوم عليه نظرية (سيرز) هو أن طبيعة الإدارة مستمدة من طبيعة الوظائف والفعاليات التي تقوم بها، ويشير (سيرز) إلى أنه تأثر في تفكيره بدرجة كبيرة بمن سبقوه من العاملين في إدارة الحكومة وإدارة الأعمال بما فيها (تيلر) و(فايول) و(جوليك) و(اوريك) بل إنه في نظريته السابقة استخدم تصنيف فابول نفسه وتقسيمه وظائف الإدارة لنفس العناصر الخمسة بمسمياتها عدا (التوجيه) الذي يسميه (فابول) الأمر

ثالثاً: الإدارة المدرسية والقيادة:

تعتبر القيادة من أكثر أدوات التوجيه فاعلية، فهي نشاط التأثير على الناس لكي يبذلوا جهودهم ويعملوا برغبتهم في تحقيق أهداف الجماعة، وأصبحت القيادة الفعالة ضرورية لترشيد سلوك الأفراد وحشد طاقاتهم وتعبئة قدراتهم وتنسيق جهودهم وتنظيم أمورهم وتوجيههم الوجهة الصحيحة نحو تحقيق الأهداف والغايات المرجوة.

المحاضرة الثالثة: التشريع المدرسي في الجزائر

أولاً: التشريع المدرسي:

1- مفهوم التشريع المدرسي:

ويعرف اصطلاحاً خاصة لدى الفقهاء بأنه " ذلك القانون المكتوب الصادر عن السلطة المختصة بإصداره في الدولة أو بصيغة أخرى وضع القواعد القانونية بواسطة السلطة العامة المختصة بذلك في صورة مكتوبة، أو هي قيام هذه السلطة بصياغة القاعدة القانونية صياغة فنية مكتوبة وإعطائها قوة الإلزام في العمل العمل، وتتمحور كل هذه التعريفات القانونية للتشريع حول ثلاثة عناصر متكاملة: موضوع التشريع، شكله، والجهة أو السلطة المختصة بوضعه، كما أن التشريع يطلق عليه اسم القانون المكتوب لأنه يتضمن قواعد قانونية مدونة على شكل وثيقة مكتوبة ومن أهم صورته التي خرج فيها للوجود هي عملية التقنين، والتقنين هو مجموعة متجانسة من التشريعات تعد بشكل منهجي يفرع من فروع القانون ".

أما التشريع المدرسي فيمكن القول بأنه مجموع القوانين والتنظيمات التي تصدرها الدولة في بلد ما، ويكون الهدف منها تنظيم وتسيير قطاع التربية والتعليم في ذلك البلد. وهو بذلك يعتبر مجموعة من النصوص القانونية والمراسيم والقرارات، والتعليمات المتعلقة بتسيير وتنظيم التربية والتعليم وتخص التلاميذ والموظفين في قطاع التربية وكذا المتعاملين مع هذا القطاع.

2- أقسام التشريع المدرسي:

يمكن تنظيم التشريع المدرسي وتقسيمه إلى أربعة مجالات هي:

- أ. قسم خاص بتنظيم التربية والتعليم ويتمثل في الأمر 35/76 الصادر في 16 أفريل 1976.
- ب. قسم خاص بتنظيم وتسيير المؤسسات التربوية المختلفة.
- ج. قسم خاص بالموظفين في ميدان التربية والتعليم بدء من كيفية التوظيف إلى التقاعد.
- د. قسم خاص بالتلاميذ من التسجيل إلى نهاية الدراسة.

3- مصادر التشريع المدرسي:

يعتمد في سن النصوص الخاصة بالتشريع المدرسي على النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة عن السلطة التشريعية في البلاد، وعن السلطات المختصة والوصية. انطلاقاً من نصوص الدستور والوطني وينتج عنه من قرارات ومراسيم ومقررات تخرج في الجريدة الرسمية بالإضافة إلى المنشورات.

4- أهداف التشريع المدرسي:

إن التعرف على النصوص القانونية التي تتحكم في تسيير وتنظيم التربية والتكوين والاطلاع على شروط هذه القوانين أمر ضروري بالنسبة للأستاذ والفاعلين يف الوسط التربوي، حيث يعرف واجباته وحقوقه التربوية والاجتماعية والمهنية، لذلك يمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

1. القدرة على معرفة وفهم النصوص التشريعية.
2. القدرة على معرفة النصوص التشريعية وتوظيفها واستشهادها في القضايا التربوية.
3. القدرة على تنظيم الحياة الجماعية داخل المؤسسة وضبط العلاقات بين أعضاء الأسرة التربوية.
4. القدرة على إيصال هذه النصوص إلى كل الفاعلين لتوحيد الرؤى وتضافر الجهود من أجل تحسين الأداء التربوي.
5. القدرة على التفكير السليم والفهم الواعي للتعامل مع هذه النصوص.
6. القدرة على اكتشاف التناقضات والنقائص والفجوات إن وجدت.

ثانياً: التشريع المدرسي بالجزائر خلال العهد الاستعماري:

لم يكن التعليم مزدهراً بشكل كبيراً في السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي، إلا أنه كان منتشراً في القرى والمدن حيث كانت هناك أعداداً كبيرة من الجزائريين يترددون على المؤسسات التعليمية للتعلم في أمور الدين والدنيا. لقد كان التعليم مسؤولية اجتماعية لهذا فحتى في ظل السلطة الضعيفة التي لم تشجع التعليم، فإن الشعب قد استمر في تأدية مهمته وقد تمثلت هذه المهمة في بناء المساجد والكتاتيب وإيجاد الأفراد القائمين عليها ودفع أجورهم، أو وقف الأوقاف لخدمة هذه المؤسسات ومساعدتها، بما في ذلك الزوايا.

وأول ما عمد له الاستعمار الفرنسي في الجزائر مطاردته لعلمائها وتشريدهم لأنهم هم الذين يحرضون الأهالي على محاربة الصليبيين الغزاة، فاستشهد كثير من العلماء وهاجر آخرون وهدمت كثيرا من الكتاتيب والزوايا، إلا أن أكبر ضربة وجهت للتعليم في الجزائر هي مطاردة الأملاك الدينية والأوقاف.

فقد كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف خلال كل مسيرته الطويلة في البلاد إلى استئصال مقومات الأمة واجتثاث معالم الإسلام والعروبة فيها، وذلك بعمله على فكرة الإدماج، هذه الفكرة التي خطط لإنجاحها على خمسة مراحل متوالية:

- المرحلة الأولى: إفقار الشعب الجزائري.
 - المرحلة الثانية: توسيع دائرة التجهيل.
 - المرحلة الثالثة: اعتماد التنصير.
 - المرحلة الرابعة: العمل على الفرنسية.
 - المرحلة الخامسة: محاولة الإدماج وبصفة عامة يمكن القول أن الوضعية العامة للتعليم في الجزائر قبل الاستقلال في المعطيات التالية:
- إن كمية وطبيعة التعليم المقدم للنشء الجزائري ظلت تابعة لحاجة الاستعمار الفرنسي أساسا، أو بعبارة أخرى لحاجات وتراكم رأس المال.
 - إن المضمون الاجتماعي للتعليم منذ سنة 1930 قد تمثل في فئات اجتماعية محددة تنتمي إلى أبناء الملاك العقاريين والتجارب والقادة والأغوات والباشاوات.
 - إن سياسة التفرقة في المناطق الجزائرية والموجهة لإحداث تفاوت بينها، قد لعبت دورا في تطور التعليم بالجزائر منذ 1892، هذه الجمعية التي انطلقت في 05 ماي 1931، بنادي الترقى بالجزائر العاصمة، برئاسة الإمام "عبد الحميد بن باديس"، الذي بقي على رأسها حتى وفاته يوم 16 أفريل 1940، فخلفه الشيخ: "محمد البشير الإبراهيمي"، الذي أكمل مسيرة الجمعية بكل خصائصها السياسية الدينية العلمية، الدعوية والأدبية حتى الاستقلال. وقد كان شعار هذه الجمعية: " الإسلام ديننا العروبة لغتنا والجزائر وطننا " .

وعموما يمكن القول إن الواقع التعليمي المتصف بنوع من الجمود أو التغيير البطيء، الذي عرفته الجزائر، والمنحصر مداه الزمني ما بين 1832 إلى غاية 1962، هو ما جعلها ترث قطاعا ومؤسسات تعليمية وتكوينية أشبه ما توصف بالخراب، مما استدعى الأمر من الدولة الجزائرية الفتية، وكافة القوى الفاعلة في المجتمع، أن تضع على عاتقها تحمل مسؤولية ترميم ما خربه الاستعمار من هياكل قاعدية للتعليم، وشوّهه من عقول وقيم، وطمس المعالم هوية الشخصية الوطنية.

ومن أهم التحديات التي واجهت الجزائر بعد استقلالها:

✓ وجوب فتح باب التعليم أمام كل الجزائريين، بغض النظر عن الوافدين عليه ممن تجاوزوا السن القانوني، خلافا لما كان معمولا به سابقا من طرف المستعمر الفرنسي في الجزائر، وهذا ما سوف يعمل على مضاعفة عدد المتدرسين مع قلة المؤطرين.

✓ كما واجهت مشكل التحول الفجائي الذي يفرضه الاستقلال؛ من صبغة التفرس في كل المواد على العموم، والمواد العلمية منها على الخصوص، إلى السير نحو التعريب بصيغة التدرج المرهلي والذي عرف تعثرا في الكثير من المحطات.

وعلى الرغم مما أثارته الإصلاحات التربوية في هذه الفترة إلا أنه يحسب لها أنها أعادت للأمة الجزائرية مقوماتها بعد الاستنزاف الذي عانتها طيلة فترة الاستعمار، إن كان من ناحية لغتها العربية أو دينها الإسلامي ومحاولات الاستعمار المتلاحقة لطمس معالم الشخصية الجزائرية وتاريخها.

المحاضرة الرابعة: الإصلاح التربوي في الجزائر

من خلال موانيق التشريع المدرسي

تسلمت الجزائر المستقلة تعليما مهيكلا حسب أهداف وغايات المدرسة الفرنسية التي رسمها النظام الاستعماري، إذ كانت مواجهة سياسة التجهيل في ظرف وجيز ليس سهلا على الإطلاق، مما يضعنا في تساؤل عن وضعية التعليم عشية الاستقلال؛ تعداده هياكله، أهدافه، اهتماماته، صعوباته وعوائقه.

ورثت الجزائر ثلاثة أنماط من التعليم، تعليم نظامي موروث عن المؤسسات الاستعمارية، تعليم حر كانت تمارسه جمعية العلماء وجمعيات أخرى وتم تنظيمه في تعليم موحد مع التعليم الأول، وتعليم فرنسي اشرف عليه المكتب الجامعي الفرنسي سنة 1962، اشتمل على 2000 حجرة دراسية، و60 مؤسسة إعدادية و9 لتعليم التقني و16 لتعليم الثانوي، أما التعليم بالنسبة للجزائريين فبقى محصورا في التعليم الابتدائي ولم يكن شاملا ولا ديمقراطيا، حيث انحصر على مناطق وطبقات دون أخرى.

- كما تميز بقلة الهياكل وتنظيمات الاستقبال ونقص فادح في الإطارات إذ غادر الجزائر صبيحة الاستقلال معظم المعلمين الفرنسيين، ولم يبقى من سلك التعليم إلا أولئك القلة من الجزائريين لم يزد عددهم عن 2602 معلما.

- كما تميز الوضع التعليمي في الجزائر بانخفاض مستوى التمدرس وانتشارا كبيرا للجهل بين أوساط المجتمع، حيث كان عدد التلاميذ الذين يزاولون الدراسة سنة 1962 لم يتجاوز 353.88 تلميذ.

لذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية الفتية أن تجسد طموح الشعب الجزائري في التنمية وأن تبرز مكونات هويته وبعده الثقافي الوطني وأن تضمن له حقه في التربية والتعليم.

وهذا ما أبرزته الدولة منذ السنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية حيث أعربت على بناء نظام تربوي جزائري مستمد من الأبعاد التاريخية والحضارية للأمة الجزائرية والمقاومات الشعبية وأدبيات الحركة الوطنية، حيث أنشأت الوزارة لجنة تكلف بإعادة النظر في هيكل المنظومة التربوية، من خلال الأهداف والغايات، البرامج، المواقيت، ولغة التعليم وذلك بموجب المرسوم المؤسس في 27 سبتمبر 1962 حيث نصبت هذه اللجنة رسميا سنة 1964 مؤكدة من خلال النصوص والموانيق الرسمية مجموعة أهداف كان أهمها التأكيد على:

- البعد الوطني.
- ديمقراطية التعليم.
- التعريب.
- الجزارة.
- الخيار العلمي والتكنولوجي.

لكن النظام التربوي لم يعرف تغييرا كبيرا، ولم تشهد السنوات الأولى من الاستقلال إلا جملة من

العمليات الإجرائية نذكر منها:

- التوظيف المباشر للمربين والمساعدین التربويين، وإعادة اللغة العربية إلى مركزها الطبيعي.
- تأليف الكتب المدرسية وتوفير الوثائق التربوية.
- بناء المرافق التعليمية في كل نواحي الوطن.
- اللجوء إلى عقود تعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة.
- محاولة تعميم التعليم وإيصاله إلى المناطق النائية.

وبذلك أصبحت المنظومة التربوية جهازا أصيلا ووطنيا عصريا وعلميا في مضامينه وطرائقه، ووهما ديمقراطي وثوري في اتجاهاته، ذلك أن البعدين الأخيرين لم يتوفرا في المنظومة التربوية بالشكل المطلوب، حيث لم يصل التعليم إلى كل التراب الوطني وبقي مقصورا على المدن الكبرى كما وعلى فئات معينة كالذكور فقط، كما أنه لم يمثل في مراحله الأولى الخصائص والمقومات الحضارية للمجتمع الجزائري العربي والمسلم، وذلك بسبب التأثير الكبير لمخلفات الاستعمار خاصة اللغة الفرنسية، ولهذا وفي بداية السبعينيات أسندت مهام وزارة التربية الوطنية إلى وزارتين. أولهما للتعليم الابتدائي والثانوي، والأخرى للتعليم العالي والبحث العلمي، وكان لزاما على كل وزارة إعداد ملف للإصلاح خاص بها.

تميزت هذه المرحلة بالأعمال التحضيرية للإصلاح التربوي في إطار مخططات التنمية، وهو إصلاح شامل في مجالات الهياكل ومضامين البرامج وطرائق واستراتيجيات التدريس، حيث لم يكن من الطبيعي المحافظة على المناهج التربوية كما كانت في عهد الاستعمار، بل لابد من إعادة هيكلة تتلاءم والأوضاع الجديدة، وذلك ما بدء العمل به بداية من مشروع الإصلاح سنة 1973. ثم مشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 والتي صدرت بعد تعديلها في شكل أمر 16 أفريل 1976 وهو الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين والذي نص على إنشاء المدرسة الأساسية وتوحيد التعليم وإجباريته وتنظيمه.

- ومن الأوضاع المعقدة التي واجهت البلاد في بداية الاهتمام بتنظيم التعليم، وجعلت المسؤولين عاجزين عن تغيير ما وجوده قائما في هذا المجال، الأوضاع التالية:
- وجود نظام تعليمي قائم عاشت معه البلاد فترة طويلة، نظام يعتمدا جهازا مدرسيا له هيكله ونظمه ولغته وقواعد سيره، وكان من الصعب الاستغناء عنه والتفكير في تصميم جهاز بديل في تلك الفترة القصيرة التي سبقت بداية الموسم الدراسي الأول.
 - الوضع الثاني هو قلة المنشآت المدرسية التي ورثناها، والتي انطلقت منها الجهود الأول في مجال العناية بتنظيم التعليم، وجعل المدرسة تستمر في أداء مهامها، حيث كان عدد المنشآت محدود، وليس منتشرا في كل الجهات، ولا يتسع لكل الأطفال، لأن المدرسة الموروثة أنشئت لخدمة أبناء فرنسا وأبناء الجاليات الوافدة.
 - أيضا الحاجة الشديدة إلي تمكين هذه المؤسسات من ممارسة وظائفها، وتظهر هذه الحاجة في قلة المعلمين القادرين الذين يمكنهم الإسهام في نشر المعرفة وتعليم الأجيال، والقلة القليلة منهم مكونة أساسا باللغة الفرنسية ووفق توجهات السياسة التي كانت تدير التعليم وتوجه القائمين عليه وهذا يتطلب مراجعة المهام التي تستند إليهم والتكوين الذي تلقوه.
 - إقبال اجتماعي منقطع النظر على الانتساب إلى المدرسة بعد فتح مجال التعليم لجميع من هم في سن التمدريس.
 - من الظروف التي زادت الوضع تعقيدا، وقللت من فرص التغيير والتقدم في نواتج التعليم، ما أقدم عليه المسؤولون في بداية الاستقلال، حيث أقرروا تثبيت الوضع الموروث، والسير وفق القوانين والنظم الجارية باستثناء ما يتعارض مع السيادة الوطنية، بمعنى وضمن أهداف السياسة التربوية، وأولويات الدولة في تلك الفترة هو أن تغيير الوضع المدرسي الموروث لم يكن ضمن الاهتمامات الكبرى التي توجهت إليها البلاد، وكل ما تم التفكير فيه هو كيف تضمن لأطفالها تعليما ورعاية تربوية، وتمكنهم من تدارك ما فاتهم في المجال المعرفي، وتسد الفجوة التعليمية الواسعة التي خلفها الاستعمار.
- رغم هذه الصعوبات والعوائق إلا أن الحكومة التي تولت زمام الدولة آنذاك أولت التربية والتعليم المكانة الهامة ضمن أهدافها الثقافية، بل اعتبرت التعليم أولوية الأولويات، حيث جاء على لسان الرئيس الراحل هواري بومدين: « التعليم له الأولوية على كل شيء حتى على الخبز. إن ما نريده المساواة التامة في التعليم، لأنه الغذاء الروحي الذي لا يقل أهمية عن الغذاء المادي ». انطلاقا من هذا قامت

السياسة التربوية في تلك الفترة على مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية، بهدف إتاحة الفرصة لكل الجزائريين في التعلم، حيث تساهم المدرسة كأداة مثلى لتربية المجتمع وترقيته.

لقد كانت أهداف الدولة هي بناء مدرسة جزائرية الروح والمنهج، والتخلص من آثار المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب، حيث كانت استعادة مركبات الهوية الوطنية من بين أولويات الدولة في بنائها لمخططات السياسة التربوية، خاصة اللغة إذ جاء على لسان رئيسها آنذاك: « أن الإطار الجزائري يجب أن ينهل من جميع الثقافات العالمية، وأن يتعلم كل اللغات، ولكن هذا لا يكون إلا بإعطاء الأسبقية لتعليم اللغة الوطنية التي هي جزء من شخصيتنا ».

المحاضرة الخامسة: المرحلة الثانية من التشريع المدرسي

(أمرية 16 أفريل 1976)

أولا: أمرية 16 أفريل 1976:

في إطار الإصلاحات التربوية العامة والمتلاحقة التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، صدرت سنة 1976 عدة نصوص فيما يخص إصلاح المنظومة التربوية، ومن أهمها:

- الأمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين في المدرسة الجزائرية.
- المرسوم رقم: 76-67 المؤرخ في المؤرخ في: 16 أفريل 1976 والمتعلق بمجانبة التربية والتعليم.
- المرسوم رقم: 76-67 المؤرخ في المؤرخ في: 16 أفريل 1976 والمتعلق بتنظيم مؤسسات التعليم الثانوي وتسييرها.

وبمقتضى هذه النصوص القانونية تقرر تطبيق (نظام التعليم الأساسي) في المدرسة الأساسية.

ثانيا: التعليم الأساسي:

يعرف التعليم الأساسي، استنادا منه على وثائق الإصلاح المذكورة أعلاه بأنه: " البنية التعليمية القاعدية التي تكفل لجميع الأطفال تربية أساسية واحدة لمدة تسع سنوات، تسمح لكل تلميذ بمواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع، نظرا لمواهبه وجهوده، كما تهيئة وتعدده في الوقت نفسه إلى الالتحاق بوحدة الإنتاج، أو بمؤسسات التعليم المهني ".

1- تعريف المدرسة الأساسية:

التعليم الأساسي كما جاء في قرار المجلس الأعلى للتربية هو القاعدة الأساسية للمنظومة التربوية يمنح تربية قاعدية واحدة ويضمن حدا أدنى من المعارف والخبرات ولمهارات لجميع الأطفال ويهيئهم للقيام بدورهم في المجتمع وينمي قيمهم. كما يعرف الأستاذ " الطاهر زرهوني " المدرسة الأساسية استنادا على وثائق الإصلاح بأنها « البنية التعليمية القاعدية التي تكفل لجميع الأطفال تربية أساسية واحدة لمدة 09 سنوات تسمح لكل تلميذ بمواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع نظرا لمواهبه وجهوده كما تهيئه في نفس الوقت وتعدده إلى الالتحاق بوحدة الإنتاج أو بمؤسسات التعليم المهني ». أما الأستاذ رابح تركي فيرى أن المدرسة الأساسية الجديدة هي: « مدرسة تجمع ما بين التعليم الابتدائي (6 سنوات)

والمتوسط (3 سنوات) في مدرسة واحدة هي مرحلة التعليم الإلزامي، وهي مرحلة نظمن معلومات ومعارف علمية مركزة وظيفية فيها يتقي الطفل شر الأمية كما تمكنه من إتقان حرفة أو صناعة.»

تمثل المدرسة الأساسية من حيث أهدافها التربوية ومبادئ تنظيمها ومضامين تعليمها ومناهجها وحدة تعليمية تربوية تمنح تربية أساسية مشتركة ومستمرة من السنة الأولى إلى التاسعة، كما تعتبر هيئة للتكامل والتشاور بما يحقق الوحدة في تنظيمها وتعليمها والتكاملية في هيكلها.

وتتمثل الغايات النهائية للتعليم الأساسي في النقاط التالية:

- تحديد فترة إلزام عملية التمدس من 06 سنوات إلى 09 سنوات، مع توفير فرص الاستمرار في التعليم مدة كافية؛ وهذا تحقيقا للالتزامات الدولية بديمقراطية التعليم.
- توحيد لغة التعليم، بجعل اللغة العربية لغة التدريس في جميع المواد.
- إحلال اللغة العربية مكانتها في النظام التعليمي باعتبارها لغة تعليم وتفكير وعمل.
- توحيد التعليم وتنظيمه وتقويته.
- جعل التعليم يستجيب لمتطلبات التنمية، وبمقتضى المرحلة.
- وضع سياسة واضحة ودقيقة لتعليم اللغات الأجنبية، باعتبارها وسائل مساعدة على الاتصال بالعالم، وهذا بحكم الفطرة وما جبل عليه الإنسان.
- تطوير المناهج التربوية في المدرسة الجزائرية.
- رفع مستوى المعلمين والمشرفين على العمل التربوي.
- تحسين نوعية الكتاب المدرسي...
- إدراج العمل اليدوي ضمن المناهج، وتوفير حصص الممارسة التكنولوجية.
- توفير البنيات المدرسية الكافية والملائمة للاتجاهات التربوية الجديدة .

2- خصائص التعليم الأساسي:

مما هو واضح في نظام التعليم الأساسي الذي تقرر تطبيقه في الجزائر أنه يشمل الطور

الابتدائي والمتوسط، ومن الخصائص التي يتميز بها:

1. إجبارية التربية والتعليم قبل بلوغ السن السادسة عشر.
2. ضمان التربية والتعليم لكل الجزائريين ذكورا وإناثا من سن السادسة إلى غاية السادسة عشر.

3. مجانية التربية والتعليم لكل المتدرسين وفي جميع الأطوار التعليمية من الابتدائي إلى الجامعي.
 4. إدماج التعليم الابتدائي بالتعليم المتوسط مع حذف السنة الرابعة منه، ويسمى بالتعليم الأساسي، ومدة الدراسة في هذا النظام الجديد هي تسع سنوات موزعة في أطوار ثلاثة:
 - الطور الأول من السنة الأولى إلى السنة الثالثة.
 - الطور الثاني من السنة الرابعة إلى السنة السادسة.
 - الطور الثالث من السنة السابعة إلى السنة التاسعة.
 5. تدريس اللغات وبعض المواد الأخرى بأسلوب الملفات، وكل ملف يشتمل على محور دراسي واحد، والمحور يشتمل على مجموعة من الأنشطة اللغوية، التي ترتبط بموضوع المحور المقرر.
- 3- أسباب وجود المدرسة الأساسية:

جاءت المدرسة الأساسية نتيجة عدة أسباب ودوافع، مثلت إرادة الشعب الجزائري في وجود مدرسة جزائرية حديثة تعبر عن خصائصه الحضارية والقومية من جهة وتدفعه للنمو والتطور والرقي من جهة أخرى، خاصة وأنه شعب ذاق طعم الاستقلال حديثا.

ويمكننا إجمالاً أن نقول أن وجود المدرسة الأساسية كان مرتبطاً بعاملين اثنين:

- أولاهما: التطور الاقتصادي والاجتماعي آنذاك، وثانيهما عيوب المدرسة التقليدية:

1. العامل الأول: التطور الاقتصادي والاجتماعي: لقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال تطورا كبيرا نتيجة الجهود المبذولة من أجل التنمية والرقي، من ذلك لآبد من زيادة تطور المنظومة التربوية وذلك بتوفير مجموعة من الإمكانيات المادية والبشرية المتطورة.

كما أن التطور الاجتماعي والاقتصادي، أدى بالضرورة إلى وجود عمال مهرة وتقنيين ذو كفاءة عالية، وهذا ما توفره عادة المؤسسات التربوية والتعليمية ومؤسسات التكوين المهني، لذلك كان على الجزائر تطوير نظامها التربوي بما يتسنى ومتطلباتها الصناعية، وحاجتها الماسة إلى إطارات تسير شؤونها.

2. العامل الثاني: عيوب التنظيم التربوي الموروث: حيث حملت المدرسة الجزائرية التقليدية تناقضات وسلبيات تتنافى والخيارات الأساسية للجزائر المستقلة، وأهم هذه العيوب:

- صغر سن التلاميذ الذين يقصون من الدراسة بسبب صعوبة الانتقال إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط بالنسبة للتلاميذ الضعفاء.

- صعوبة تأهيل التلاميذ المطرودين في سن مبكرة مهنيا بمراكز التكوين المهني وبالتالي استحالة إلحاقهم بعالم الشغل.
- ضعف مستوى التلاميذ المتسربين من المرحلة الابتدائية، وبالتالي انتشار الأمية مجددا ومكانية جنوح الأطفال المطرودين في سن مبكرة.
- أما المرحلة المتوسطة فقد عانت من:
 - الازدواجية في طبيعة التكوين: فهو إما نظري عام، أو تطبيقي مهني.
 - ازدواجية في طبيعة اللغة: حيث يؤدي الفرق اللغوي بين التلاميذ إلى تعميق التفرقة والاختلاف بين الأفراد.
 - عدم شمولية التعليم المتوسط: حيث لم يكن هذا الأخير إجباريا ولا متوفرا لكل التلاميذ.
 - تغلب الطردية الإلقائية والتمركز حول المعلم.
- لهذه الأسباب وغيرها قامت الجزائر بإصلاح تعليمها ودمج لكل من التعليم الابتدائي والمتوسط في مرحلة واحدة متكاملة هي التعليم الأساسي. حيث أصبحت المدرسة الأساسية تكون وحدة تنظيمية شاملة ومتكاملة ومندمجة.
- وقد شرع في تنفيذه بصفة تجريبية في الطور الثالث، انطلاقا من الموسم الدراسي: 1977-1978، وذلك باختيار مؤسسة بكل ولاية، وإنشاء قسم تجريبي بها، ليتم تعميم المشروع في الموسم الدراسي: 1980-1981، وقد حدد هذا التاريخ للبدء في العمل بمقتضى نظام التعليم الأساسي، وليكون كذلك تاريخ البداية في التخلي عن النظام التعليمي القديم بأسلوب التدرج والمرحلية.
- 4- التحديات والعقبات أمام المدرسة الأساسية:**
 - يعتبر مشروع المدرسة الأساسية في الجزائر، المنشأ بمقتضى الأمر 35/73 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والذي شرع في تنفيذه في 1977 وعمم ابتداء من سنة 1980 ليكتمل التعميم على كافة الوطن في 1990، المرحلة الأخيرة التي كانت فيها المدرسة الجزائرية بصدد التخلص من مخلفات الاستعمار وإثبات معالم الهوية الوطنية الجزائرية على رأس هذه المخلفات:
 - سيطرة اللغة الفرنسية على المدرسة الجزائرية، حيث بقيت الأقسام المزدوجة تواصل دراستها للمواد العلمية باللغة الفرنسية إلى غاية 89/88.

- المدارس الحرة التي بقيت تابعة لهيئات أجنبية.
- وهذا ما عبر عنه بقلق وحسرة الرئيس الراحل " هواري بومدين " في قوله « إن التربية مهما كانت راقية، إن لم تكن وطنية فليست بتربية مهما كانت عالية المستوى وإن التعليم إذا لم يكن بلغة البلاد فسيفى ناقصاً أبتراً ».
- الإسراع المفرط في عملية تعميم مشروع التعليم الأساسي مع تغييب الوسائل اللازمة لإنجاحه.
- رفض الأخذ بتجربة التعريب من الدول التي سبقتنا إليه.
- العمل على مضاعفة الاهتمام بالمواد العلمية على حساب المواد الأدبية والشرعية.
- التصدي للعناصر التي تنتمي إلى الكتلة الأصلية المناصرة لمشروع التعليم الأساسي.
- اتهام مناصري هذا المشروع والمدافعين عنه (بالبعثية)- تعني الانتماء إلى حزب البعث العربي الذي تأسس في المشرق على مبدأ القومية العربية والإلحاد.
- غير أنه هناك عقبات أخرى كانت أمام نجاح ومواصلة مشروع المدرسة الأساسية بعض منها
- هذه التحديات لها علاقة بالتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث دعت هذه التغيرات إلى إعادة هيكلة المدرسة الأساسية.

المحاضرة السادسة: تابع للمراحل التشريعية

في المدرسة الجزائرية

5- إعادة هيكلة المدرسة الأساسية:

عرف العالم في تلك المرحلة تغيرات سياسية اقتصادية سياسية واجتماعية تمثلت في سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار الدول الاشتراكية وتحولها إلى النظام الرأسمالي. أما بالنسبة للجزائر فقد اعتمدت التعددية الحزبية بعد أحداث أكتوبر 1988 كما دخلت اقتصاد السوق وتخلت عن النظام الاشتراكي هذا ما تطلب إعادة بناء النظام التربوي وفق تغيرات الوضع الراهن والتي أهمها:

- إجراء تعديلات جزئية سنة 1989 على برامج المواد الاجتماعية ثم مجموع المواد سنة 1993 في إطار تخفيف المحتويات مع إعادة الصياغة سنة 1996.
 - تم إدراج اللغة الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي.
 - محاولة تطبيق المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري والمالي تنفيذاً لما جاء في الأمر 76.
 - إعادة النظر في التسمية (المدرسة الأساسية) بحيث يقترح تسمية الهيكل القاعدي مدرسة ابتدائية. والهيكل الموالي (الطور الثالث) مدرسة إكمالية.
 - زيادة عدد الهياكل والمؤسسات التربوية
- #### 6- أسباب نهاية المدرسة الأساسية:

لاندثار المدرسة الأساسية أسباب عدة، تتعلق بالمدرسة الأساسية في حد ذاتها أي مشاكل وسلبيات من داخل المدرسة، وأخرى تتعلق بظروف خارجية.

أ. من داخل المدرسة:

- عانت المدرسة سلبيات كثيرة على مستوى التسيير البيداغوجي وطرق التدريس والوسائل والإمكانات المادية وأهمها:
- اعتماد أسلوب النسبة في الانتقال من مستوى لآخر.
 - الاكتظاظ الكبير داخل الأقسام حيث وصل عدد التلاميذ في القسم إلى 60 تلميذ مما تسبب في قلة الاستيعاب والفهم.

- نقص كبير في الكتاب المدرسي على مستوى الكم والنوع بالإضافة إلى الافتقار لوسائل الإيضاح والتجريب.
- كثافة المقررات وعدم تناسبها مع قدرات التلميذ.
- اتساع الحجم الساعي مما يدفع بالتلميذ إلى الملل والكرهية التعليم.
- اعتماد عملية التعليم على ترجمة الكتب العلمية.
- إهمال عملية تكوين المعلمين والإطارات.
- عدم وجود خطة تربوية واضحة، فقد كانت المدرسة تسير على غير هدى تتأرجح بين الإصلاح وإعادة الهيكلة.

ب. أسباب من خارج المدرسة:

منذ نشأة المدرسة الأساسية كمدرسة جزائرية أصيلة تمثل إرادة الشعب وطموحه إلى التطور والرقي، كما مثلت الأرضية الحقيقية التي انطلقت منها نهضة تربوية في بلادنا، غير أن عدم تطبيق أهم مبادئ المدرسة والسير بالشكل الذي كان مسطرا جعلها تتعرض للكثير من الانتقادات والتشكيك في نتائجها. إلى جانب رفض دائم لأسس ومبادئ المدرسة الأساسية فقد وقفت ضدها فكانت وراء التشكيك في مصداقيتها وبالتالي فشلها ويمكن تلخيص المواقف التي اتخذت من أجل محاربة التعليم الأساسي في:

- الاعتراض على هذا المشروع قبل الشروع في تنفيذه والتقليل من أهميته هذا المشروع من خلال الانتقادات التي تجعله دون المستوى.
- عدم الاهتمام بمتطلبات تنفيذ التعليم الأساسي وعدم تطبيق ما تنص عليه وثائق المشروع.
- محاولة تعطيل عملية التعريب التي قامت على أساسها المدرسة الأساسية حيث أنه بعد ما اعتمد مبدأ التعريب الكلي سنة 1974/1973 أعيد التراجع عنه بعد التعديل الوزاري من قبل الرئيس الراحل " هواري بومدين " ليستمر تفاقم المشكل بعد وفاته ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد في ظروف توصف بشيء من الصعوبة حيث مرت الجزائر بفترة انتقالية جد صعبة.
- وبعد تنصيب المدرسة وتعميم سنواتها تدريجيا إلى غاية 91/90 ظهرت على الساحة الوطنية انتقادات من نوع آخر كون هذه الفترة تمثل بداية العشرية السوداء التي عاشها المجتمع الجزائري، كما أنها بداية التفتح على الديمقراطية حيث على حد قول " علي بن محمد " الوزير السابق للتربية: إن المدرسة

الجزائرية (الأساسية) تحملت المدرسة الأساسية مسؤولية الوضع، كونها متهمتا بتخريج إرهابيين من صفوفها. إلى جانب أنها تنعت بالمدرسة المنكوبة والتقليدية والمريضة كونها تحمل تناقضات واختلالات. كما أن العوامل الرئيسية للتطور غير متوفرة، مما أدى إلى تدني ملحوظ لنوعية التعليم على جميع المستويات، وإلى تعميق الهوة التي حالت دون تطبيق الاختيارات الأساسية للمدرسة الجزائرية لاسيما عامل الديمقراطية، بالإضافة إلى أن التعددية السياسية التي اعتمدها الجزائر آنذاك، والتي سهلت عملية المطالبة بإعادة النظر في النظام التربوي، وهو ما كان سببا في الهجوم على المدرسة الجزائرية ومحاولة إرجاع مشاكل الدولة والمجتمع إلى المدرسة الأساسية بسبب توجهها العربي الإسلامي؛ مع العلم أنه لا يختلف اثنان في كون المجتمع الجزائري بأغلبه الساحقة مسلما ويصعب فصل الإسلام عن لغته العربية.

لكل هذه الأسباب وأخرى غيرها راح يبدو جليا أن مشروع المدرسة الأساسية مشروع فاشل، ولكن الحقيقة التاريخية تسجل أن مشروع المدرسة الأساسية الذي سطر على أساس مبدأ التعريب ومقومات المجتمع الجزائري العربي المسلم، والذي سطر أيضا على أساس تطوير التعليم وتصحيح مسيرته وكذا تأكيد التوجهات الوطنية التي هي روح النظام التربوي قد نجحت بنسب كبيرة والإطارات التي تقود البلاد خير دليل على ذلك (وزارة التربية الوطنية، التقرير العام للجنة، 2001، ص 11).

ثالثا: التعليم الثانوي:

هي مرحلة من مراحل السلم التعليمي مدتها ثلاث سنوات على العموم ويمكن اختصارها أو تحديدها تبعا لمقتضيات التربية. أعدت لاستقبال التلاميذ المتحصلين على شهادة التعليم الأساسي وغالبا ما يسمى بالتعليم ما بعد الأساسي، أي أن التعليم الثانوي يشمل التعليم الإعدادي والثانوي بأنواعه المختلفة وهو مرحلة لها طبيعتها الخاصة حيث سن الطلاب وخصائص نموهم، ويشمل التعليم الثانوي العام والتعليم التقني، وهو تعليم يحوي فروع مختلفة وفقا للأنظمة التي تضعها الاتجاهات، وهي مرحلة تشارك المراحل السابقة في تحقيق أهداف المنظومة التربوية، تختم هذه المرحلة بشهادة البكالوريا.

إن التعليم الثانوي عنصر هام في بنية التربية لأنه يشكل حلقة وصل بين التعليم الأساسي ومرحلة التعليم العالي، وهذا ما أدركته المدرسة الجزائرية بعد تنصيبها للمدرسة الأساسية (التعليم الابتدائي والمتوسط) إذ عرفت آنذاك تغييرات جذرية ترمي إلى تحقيق مدرسة متطورة تصبو إلى التطور

الصناعي والتكنولوجي للالتحاق بركب الدول المتقدمة، وبذلك ظهر من الضروري الشروع ابتداء 1984/1985 في إصلاح التعليم الثانوي الذي كان في انتظار تنصيبه منذ 16 أبريل 1976 تاريخ وضعه لأن التعديلات التي أدخلت عليه منذ الاستقلال كانت عاجزة عن جعله مؤسسة وطنية قادرة على توفير الإطارات اللازمة استجابة لمطالب التنمية في عصر يتميز بتقدم كبير في مجال العلم وتكنولوجيا والتعليم الثانوي المشار إليه يشمل على ثلاث أنواع:

- التعليم الثانوي العام ويدوم ثلاث سنوات يتم فيه تحضير التلاميذ إلى مختلف شعب البكالوريا العلمية والأدبية.
 - التعليم الثانوي المتخصص الذي يهدف إلى تنمية المواهب البارزة التي يتم اكتسابها لدى الشباب أثناء تعليمهم في المرحلة الأساسية.
 - التعليم الثانوي التقني والمهني ويهدف إلى تحضير الشباب لشغل المناصب في مختلف قطاعات الإنتاج وعليه أن يقوم بتكوين التقنيين والعمال المؤهلين والمهرة، أما المدارس التي يلحق فيها التعليم الثانوي فهي تدعى (المدارس الثانوية والمتاقن حسب نوعية التعليم).
- فالثانويات تختص بالتعليم العام، وكذلك التعليم المتخصص أو التعليم الفني، أما المتاقن فهي مخصصة للتعليم التقني والمهني، وتختتم الدراسة بشهادة البكالوريا.

من أجل تعديل وإصلاح هذا النوع من التعليم نظم في شهر نوفمبر 1983 ملتقى حول إصلاح التعليم الثانوي بمشاركة حوالي 600 إطار يمثلون مختلف قطاعات التربية والتكوين والشغل.

وقد شرع في تطبيق هذا الإصلاح ابتداء من الموسم الدراسي 1984/1985 بتحقيق مايلي:

- توسيع شعب الرياضيات والتعليم التقني قصد تحقيق التوازن بين التعليم الثانوي العام والتقني، وتوجيه التلاميذ على أساس النتائج المدرسية.

لقد كان إصلاح التعليم الثانوي العام والتقني مبني على ربط النظري بالتطبيق وعلى تعدد الفروع حسب تطور البلاد مما يجري في العالم، حيث نجد أنه بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي نتج عنها تغييرات جذرية دستورية تشريعية تقرر في منتصف جانفي 1989 إعادة النظر في بعض النقاط في التعليم بكل فروعها، حيث تم تأسيس لجنة وصية للإصلاح من المقرر أن تنهي أعمالها في منتصف ماي 1990.

لقد كانت اللجنة الفرعية الثانية من مجموع اللجان الخاصة بالإصلاح تعنى بالتعليم الثانوي، حيث تم بمقتضاه ابتداء من سبتمبر 1991 انطلاق الإصلاح على مستوى الجذوع المشتركة للسنة الأولى ثانوي، حيث تم تنصيب التعليم الثانوي المتخصص وتعديل البكالوريا وتعميم نظام الجذوع المشتركة إلى جذعين: جذع مشترك للعلوم الإنسانية والجذع المشترك للعلوم التكنولوجية.

كما تقرر إصلاحات أخرى في ما يخص المناهج التربوية وذلك بعد تنحية اللجنة الوطنية للتنظيم وسير المناهج يوم 1998/03/29 والتي أبرزت العلاقة بين المناهج باعتبارها أد الأسس التي يقوم عليها المشروع التربوي وتطلعات المجتمع وذلك على مستوى مراحل التعليم في المدرسة الأساسية.

المحاضرة السابعة: القانون التوجيهي للتربية الوطنية

المرحلة الثالثة من التشريع المدرسي

أولاً: القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

باعتبار الإصلاح التربوي عملية شاملة تخضع لعملية التقويم والتقييم، فقد قامت وزارة التربية الوطنية بعد تقييم لنتائج الإصلاح الذي بدأ فيه بداية من الموسم الدراسي 2003/2004 بتسجيل النقائص والسلبيات، وعلى إثرها قدم وزير التربية " أبوبكر بن بوزيد " مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية الذي صدر في 23 جانفي 2008 إذ يهدف هذا النون إلى استكمال بناء العدة التشريعية والتأطير المؤسساتي لإصلاح النظام التربوي والذي يستمد مصدره من المشروع السابق للإصلاح، أي أن هذا القانون هو امتداد وتكملة لما ورد في مشروع اللجنة على مستوى التشريع والمبادئ الأساسية والأهداف والغايات التربوية التي تحددها المدرسة الأساسية، وعلى مستوى التنظيم والتسيير التربوي لكل مراحل التعليم.

1- الإطار المرجعي:

لقد جاء في رسالة المهمة للجنة الإصلاح والمقدمة من طرف رئيس الجمهورية أنه على اللجنة أن تستند دائماً إلى مرجعية أساسية في بنائها وتفكيرها وأعمالها الإصلاحية، مرجعية قوامها المبادئ والقيم الأساسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة، المساواة، التسامح، السلم والديمقراطية وحب الوطن، التفتح على العالم ولابد أن تكون قاعدة يبني عليها نشاط المدرسة الجزائرية باعتبار هذه الأخيرة المدرج الأول لتلقي الثقافة الديمقراطية، من حيث هي أحسن ضمان للتلاحم الاجتماعي والوحدة الوطنية.

وفي هذا السياق تكون المدرسة الجزائرية مستندة إلى ثلاث أطر أساسية هي:

- أن يكون إرسائها متينا مبنيا على الثوابت الجغرافية والتاريخية والحضارية والبشرية.
- أن تركز على سياسة واضحة، حازمة تحدد آفاقها وعناصر تطورها.
- أن تحمل إستراتيجية تتسم بالشجاعة والواقعية وبلبونة وحزم، استنادا لهذا يستلهم الإطار المرجعي لمنظومتنا التربوية مبادئه الأساسية من الأمة الأساسية، فالمدرسة الجزائرية التي يسعى مشروع القانون التوجيهي والإصلاح ككل إقامتها.

تستمد مقوماتها من المبادئ المؤسسة للشعب الجزائري، تلك المبادئ المسجلة في إعلان أول نوفمبر 1954 وكذا الدستور الوطني وفي مختلف المواثيق التي تبنتها الأمة وعليه يتعين على المدرسة المساهمة في إقرار ديمومة الجزائر باعتبارها ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب الكبير وبلد مسلم عربي، أمازيغي، متوسطي وإفريقي (القانون التوجيهي للتربية، 2008، ص 10) الوطنية أيضا تعرف الناشئة بالإطار المرجعي من خلال جغرافية الوطن (الفيزيائية، البشرية، الاقتصادية) ومن خلال تعريفه برموز الوطن والسلوكات التي يتمناها في كل مواطن لبلورتها والدفاع عنها، وأيضا من خلال الإرث الحضاري الذي يساهم في ديمومته (اللجنة الوطنية للإصلاح، 2001، ص 49). وفي الأخير واستنادا إلى وثائق الإصلاح الأساسية نستشف أن الإطار المرجعي الممول لرسالة النظام التربوي الجزائري تنبع من خصوصية هذا المجتمع ومن المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري والتي هي الإسلام، العروبة والأمازيغية (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2005، ص 13).

2- أسس ومبادئ الإصلاح:

لقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية أن السياسة التربوية الجديدة ضمن هذا الإصلاح بإمكانها الاستجابة لطموحات الأمة وهي تفترض في المقام الأول صياغة مبادئ أساسية وغايات في مستوى التحديات المفروضة أهم هذه الأسس:

- يحتل التلميذ مركز اهتمام السياسة التربوية.
- تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بعالم وطنية أكيدة وشديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري.
- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائر في نفوس الأطفال وتنشئتهم على حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه.
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية وذلك بتقوية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية.
- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.

- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية منفتح على العالمية والمعاصرة (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص 60).

أي وبصفة عامة تقوم المنظومة التربوية باعتبارها استثمارا إنتاجيا واستراتيجيا من الأولويات الأولى للدولة التي تسهر على تحسين الكفاءات والوسائل الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي للتربية لذا سطرت الدولة الجزائرية مجموعة مبادئ يراد من خلالها تحقيق غايات التربية للمجتمع الجزائري أهمها: (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص 42).

ضمان الدولة الحق في التعلم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي.

- يتجسد الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي ضمانا لتكافؤ الفرص.
- التعليم إجباري لجميع الفتيان والفتيات البالغين من العمر 6 إلى غاية 16 سنة.
- تسهر الدولة على تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقهم في التعليم.
- تعتبر المدرسة الخلية الأساسية للمنظومة التربوية الوطنية وهي الفضاء المفضل لإيصال المعارف والقيم، ويجب إن تكون في منأى عن كل تأثير أو تلاعب ذي طابع إيديولوجي أو سياسي.
- تعتمد التربية الوطنية على القطاع العمومي غير أنه يمكن فتح المجال للأشخاص الخاضعين للقانون الخاص لإنشاء مؤسسات تربوية خاصة.

وأجمالا إن الجزائر تبنت ومنذ الاستقلال نظاما تربويا يقوم على مبادئ حكيمة وثابتة لبعض أسسها على الأقل مثل مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته، كما عملت على تجسيد تعريب التعليم وجزارة التأطير في مختلف المستويات. (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص 65).

3- مستجدات الإصلاح:

لقد تضمن الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر تغيرات جذرية وشاملة على جميع هياكل وتنظيمات وأسس أهداف المنظومة التربوية، وقد وردت هذه التغيرات في كل من مشروع اللجنة والقانون التوجيهي، حيث ورد في هذا الأخير أن هذا الإصلاح يتميز عن الإصلاحات السابقة بمايلي:

1. حصر مجاله في قطاع التربية (التحضيرية، التعليم القاعدي، التعليم الثانوي).
2. تكييف النظام التربوي على التحولات المنجزة في اقتصاد السوق في مجتمع ديمقراطي.

3. الإمكانية المتاحة للأشخاص الطبيعيين الذين يخضعون للقانون الخاص لفتح مؤسسات خاصة للتربية والتعليم في إطار شروط تحددها الدولة. حيث قرر تأسيس التعليم الخاص وهو جزء لا يتجزأ من المنظومة التربوية، لأول مرة في الجزائر من الموسم الدراسي 2006/2005 (اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، 2001، ص50).
 4. إدراج تعليم الأمازيغية، لغة وطنية في نشاطات الإيقاظ، وتعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها في كل تنوعاتها اللغوية المستعملة على التراب الوطني. حيث تضمن الباب الثالث من مشروع لجنة الإصلاح العناية بترقية الأمازيغية ضمن اللغات المدرسية ولا بد من إدراجها وتوطينها على مستوى المؤسسات التعليمية (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 2005، ص13).
 5. إدراج تعليم المعلوماتية في مجمل مؤسسات التعليم والتكوين.
 6. الطابع الإلزامي لتعليم الرياضة منذ الدخول إلى المدرسة وحتى الخروج من التعليم الثانوي.
 7. صياغة حقوق وواجبات التلاميذ.
 8. صياغة حقوق وواجبات المدرسين والمديرين.
 9. تنظيم التعليم الأساسي الإلزامي ذي التسع سنوات على شكل تعليم ابتدائي مدته 5 سنوات متبوعة بتعليم متوسط مدته 4 سنوات.
 10. تنظيم مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي كالتالي:
 - مسلك أكاديمي يشمل شعب التعليم الثانوي العام، والتكنولوجي.
 - مسلك مهني يجمع التخصصات التكوين والتعليم المهنيين.
 - إلغاء احتكار الدولة للكتاب المدرسي، وإقامة نظام اعتماد الكتاب المدرسي.
 11. إنشاء مرصد للتربية والتكوين.
 12. التكفل بالطفولة ما قبل التمدريس من أجل تعميم تدريجي للتربية التحضيرية ابتداء من سنة 2008 (القانون التوجيهي للتربية الوطنية، 2008، ص55).
- أما فيما يخص البيداغوجيا فقد تضمنت الإصلاحات الجديدة، تجديد جذري للبيداغوجيا حيث وضعت التلميذ في مركز العلاقة البيداغوجية واعتبرته أساس العمل التعليمي، وذلك ضمن المناهج التربوية التي بنيت على مقاربة جديدة هي المقاربة بالكفاءات.
13. المناهج التربوية:

جاء في النشرة الرسمية للتربية الوطنية، والمتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية أن المناهج هي إحدى المركبات الأساسية للعملية التربوية، فهي تعكس فلسفة المجتمع وثقافته التي تنبثق منها نظرتة إلى الفرد والدور المنظر منه، إن المناهج تترجم مختلف النشاطات التعليمية/التعلمية والتي تسهم في تغيير فكر المجتمع، لذلك أضحت تغيير المناهج وتحديث محتوياتها أمرا يفرض نفسه. وبذلك شرع في التفكير في إصلاح المناهج التعليمية انطلاقا من مبادئ مرجعية أساسية هي:

- في بعدها الوطني: من خلال دعم الوحدة والهوية والثقافة الوطنية بالتفاعل بين المركبات الثلاث، العروبة والإسلام والأمازيغية.
- في بعدها الديمقراطي: من خلال الحق في التربية ومجانيتها وتكافؤ الفرص...
- في بعدها العالمي والعصري: من خلال ضمان ثقافة علمية وعالمية متفتحة على العالم أيضا انطلاقا من بناء جديد على أسس عالمية أهمها:
 - تبني مقاربة الكفاءات بدل مقاربة الأهداف حيث تتميز هذه الأخيرة ب:
 - جعل المتعلم في قلب الفعل التربوي ومحوره.
 - اختيار وضعيات تعليمية مستقاة من الحياة.
 - جعل من وضعية حل المشكلات الأسلوب المعتمد للتعلم.
 - تعمل على تشجيع اندماج المفاهيم والأدوات المعرفية بدل اعتماد الأسلوب التراكمي.
 - اعتبار التقييم بعدا من أبعاد الفعل التعليمي.
 - اعتماد الطرائق النشيطة والتفاعلية، والوسائل التعليمية والوثائق المرافقة.
 - اعتماد تجريب المناهج قبل تعميمها.
 - إدراج أبعاد جديدة في المناهج مثل البعد البيئي والبعد الصحي وحقوق الإنسان...
 - مراعاة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - إدراج البعد التاريخي في تدريس العلوم المختلفة

المحاضرة الثامنة: القانون الخاص بالتعليم العالي

1- التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي هو مرحلة محورية هامة في التطور المعرفي للطلاب ويساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تعزيز الابتكار وزيادة المهارات العالية للخريجين. ويعتبر هو وسيلة لتحسين نوعية الحياة ومعالجة التحديات الاجتماعية والعالمية الكبرى. ويتم تعريف التعليم العالي على نطاق واسع باعتباره أحد المحركات الرئيسية لأداء النمو والازدهار والقدرة التنافسية للدول بوجه عام ولأفراد بوجه خاص.

يشمل التعليم العالي كلا من المرحلة الجامعية (أي الكلية) ومستوى الدراسات العليا (أو الدراسات العليا). ويختلف التعليم العالي عن الأشكال الأخرى للتعليم ما بعد الثانوي (بعد التعليم الثانوي) مثل التعليم المهني. التعليم المهني هو شكل من أشكال التعليم الثانوي أو ما بعد الثانوي، لكنه يعتبر غير أكاديمي مقارنة بالتعليم العالي.

2- مفهوم إصلاح التعليم العالي:

إصلاح التعليم العالي هو عملية تتمثل في إجراء مجموعة من العمليات المترابطة تهدف إلى تغيير مخطط التعليم الجامعي، ومواجهة المشكلات التي تعترض زيادة الكفاءة والفعالية لهذا النوع من التعليم (أحمد زوزر، 2005، ص14)، حيث يشمل التعليم العالي: الهياكل والمرافق، الإمكانيات والموارد البشرية، مناهج التكوين وعروض التكوين.

1-2- القانون التوجيهي للتعليم العالي 1999:

جاءت الأهداف الوطنية وفق قانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أبريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي الهادف إلى تحديد الأحكام الأساسية المطبقة على المرفق العمومي للتعليم العالي وهذا الأخير هو أحد مكوني المنظومة التربوية ويساهم في:

- تنمية البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف.
- رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين.

- الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ للالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا لكل من تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة.
- كما جاءت المادة الخامسة (05) تنص: أن هذا المرفق العمومي يستجيب في إطار هذه المهام إلى حاجيات المجتمع في الميادين التالية:
أ. التكوين العالي:

يضمن التعليم العالي التكوين العالي للتدرج لتمكين الطالب من اكتساب المعارف وتحسينه بالبحث، وتهيئته لدخوله الحياة العملية أو متابعة ما بعد التدرج، ويهدف التكوين العالي للتدرج قصير المدى إلى تمكين الطالب من اكتساب المعارف وتحضيره بعد اكتساب تأهيل للحياة المهنية، كما يمكنه للحاق بمستوى التدرج طويل المدى. كما يضمن أيضا التكوين ما بعد التدرج للتكوين في الدكتوراه والذي يشمل بدوره التكوين في الماجستير وتكوين لنيل شهادة الدكتوراه، أما التكوين لما بعد التدرج في العلوم الطبية، والذي يشمل تكوين لنيل شهادة الدراسات الطبية المتخصصة، وشهادة الدكتوراه في العلوم الطبية. كما يعتبر التكوين لما بعد التدرج المتخصص تكوين ذا صبغة مهنية من المستوى العالي.

ب. البحث في التعليم العالي:

يسهر التعليم العالي في مجال البحث على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمينه في كل التخصصات، ويضمن العلاقة بين نشاطات التعليم والبحث، كما يساهم في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، ويعمل على تجسيد أهدافهما. وإلى جانب ذلك فإنه يعتمد سياسة تعاون وطيدة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، كما يساهم في تطوير الثقافة ونشر المعارف ونتائج البحث.

إن الملاحظ على هذه الأهداف هو طغيان جانب البحث العلمي على مهام المرافق العمومية للتعليم العالي وفق هذا القانون. وفي هذا إشارة إلى ضرورة تدعيم البحث العلمي الجامعي من أجل تأكيد علاقة جامعة- بحث- تنمية، وهي علاقة جاء بها الميثاق الوطني لسنة 1986 لأول مرة في حين وجدت تجسيدها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1862، وفي إنجلترا منذ سنة 1866. أما في الجزائر فقد صادف تطبيقها إلى غاية سنة 1999 عوائق كثيرة تتعلق بالتسيير والتنسيق وقلة الدعم المادي.

إن استدعاء طرح هذا الثالوث جامعة- بحث- تنمية في ظل هذه الظروف هو من أجل تهيئة البلاد للخوض في تحديات ما يتطلبه الاقتصاد العالمي الجديد. ولعل ما طرأ على سياسة البحث العلمي إلى غاية هذه المرحلة هو محاولة لتطبيق تلك الأهداف.

ومنه فالعلاقة بين التعليم العالي والتنمية التي طرحت سابقا في ظل التوجه الاشتراكي لا يزال التأكيد عليها. بالرغم من تغير الظروف، حيث جاءت المادة (18) من قانون رقم 99-05 تنص على مايلي: " تعد وتحين خارطة التكوين العالي للتدرج التكوين العالي لما بعد التدرج من قبل الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد استشارة الأطراف المعنية، وحسب الحاجيات وتوجهات المخططات التنموية، وأهداف مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية، وضرورة الاستعمال العقلاني للوسائل المادية والبشرية ".

لكن ما يؤخذ على هذا القانون أن علاقة التعليم العالي بالتنمية لا تزال موجهة مركزيا على اعتبار أن وضع وتعيين خريطة التعليم العالي للتدرج وما بعد التدرج يكون الفصل النهائي في قراراتها نابع أساسا من الوزير الوصي. وفي هذا نوع من المركزية، والتي تتعارض وسياسة الدولة المتوجهة نحو الانفتاح الاقتصادي لذلك ومن أجل تجاوز العراقيل المتعلقة بالتسيير وتنسيق الأعمال التي ظلت مطروحة طيلة أربعة عقود تقريبا تستدعي الضرورة دعم جهاز اللامركزية عن طريق منح المؤسسات القاعدية استقلالية أكبر في مجال التسيير من أهم الانتقادات الموجهة لقانون 1999 الذي جعل من الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي ثقافي ومهني خاص بمؤسسات التعليم العالي، أن النص التطبيقي المنكفل بقانون الجامعة لم يؤخذ بهذه القواعد الخاصة والجديدة بعين الاعتبار. وطرح المضمون القانوني للمؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري ضغوطات يرتبط بعضها بالنظام المالي والمحاسبة، وارتبط بعضها الآخر بالمخطط التنظيمي، وأخرى متعلقة بالتسيير المركزي للموارد البشرية. وعليه فإن التنظيم في المجال المالي والمحاسبة بفرض بطريقة صارمة على كل المؤسسات بشكل لا يترك مجال لحرية التصرف في تسيير الوسائل المالية الممنوحة.

لقد جاء البناء الهيكلي الجديد لقطاع التعليم العالي في ظل ظروف سياسية اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى إيديولوجية التي شهدتها البلاد. ولعل السبب الرئيسي يعود في تلك الفترة إلى نضوب خزينة الدولة وعدم قدرتها على مواصلة تشجيع ودعم المؤسسات العمومية بالإعانات المادية بسبب ما فرضته

سياسة إعادة الهيكلة التي شملت معظم المؤسسات الاقتصادية. كما أدى التزايد السكاني إلى تضخم على مستوى المؤسسات التعليمية ومنها مؤسسات التعليم العالي.

وعلى اعتبار أن الدولة لم تعد قادرة على تغطية متطلبات هذه المؤسسات بالتمويل الحكومي لجأت إلى عقلنة وترشيد طريقة التسيير بشكل يضمن لهاته المؤسسات طرق جديدة لتعدد مصادر التمويل الأمر الذي يحتم عليها دعم سياسة اللامركزية القائمة بصورة نسبية.

وعليه فوضعية مؤسسات التعليم العالي إلى غاية نهاية عقد التسعينات ظلت تترجم تبعية كاملة للقانون المطبق على الدولة ومؤسساتها، وساهمت هذه الوضعية مساهمة كبيرة في زوال صلاحيات هيئات الاستشارة المؤسسات التعليم العالي في ميدان اقتراح الميزانيات الضرورية لتنفيذ مهامها قانونيا. وأصبحت هذه الصلاحيات توكل للبنىات الإدارية والمالية للجامعة وللهيئات الوصية. ولذلك كثيرا ما تؤدي هذه الوضعية إلى اتخاذ إجراءات ذات صبغة إدارية محضة فيما يخص إعداد الميزانية وتوزيعها، الأمر الذي يفرغ مبدأ الاستقلالية من محتواه. ولهذا فإنه أصبح من الضرورة الملحة إعادة الصلاحيات كلها المؤسسات التعليم العالي عن طريق هياكلها، واحترام مبدأ الشخصية المعنوية ومبدأ الاستقلالية والمراقبة

3- مراحل إصلاح التعليم العالي:

3-1- المرحلة الأولى 1962-1969:

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي، والبحث العلمي، وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات في المدن الرئيسية، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة، افتتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر، د. بوضياف بوهان وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة عنابة.

وقد ارتكز هذا الإصلاح على ديمقراطية التعليم العالي وجزأته والمحافظة على الشخصية الوطنية وربط قطاع التعليم العالي بالاقتصاد الوطني. وكذلك التفكير في إنشاء مراكز للتعليم ما قبل الجامعي للطلبة الذين لم يسعفهم الحظ في متابعة التعليم الثانوي وإنشاء الدروس المسائية والدروس بالمراسلة. وقد تضمنت هذه المرحلة التنظيم التالي:

- مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة الليسانس في التخصص المدروس.
- شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.
- شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل لإنجاز البحث (أطروحة علمية).
- شهادة دكتوراه دولة: قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي.

3-2- المرحلة الثانية إصلاح التعليم العالي لسنة 1971:

يمثل إصلاح التعليم العالي لسنة 1971 الإصلاح الوحيد والحقيقي الذي عرفته الجامعة الجزائرية وهذا ما أشارت إليه الكثير من المصادر والوثائق الرسمية. وثيقة (MESRS) تشير إلى أن الطابع الأدائي للتعليم العالي في التطوير الاقتصادي والاجتماعي يشكلان المبدأين الأساسيين لإصلاح 1971. ومن بين أهداف هذا الإصلاح ما يلي:

- تكوين إطارات يحتاجها اقتصاد البلاد.
- التكوين النوعي للإطارات:
- ديمقراطية التعليم.
- إعادة تنظيم برامج الدراسات الجامعية:
- جزارة إطارات التعليم العالي.
- إعطاء الأولوية للتكوين العلمي والتكنولوجي.

3-3- المرحلة الثالثة 1998-2003:

وتميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي والهيكلية والإصلاح الجزئي. وأهم الإجراءات التي عرفتتها هذه المرحلة ما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998.
- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.

- إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة.
- إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية ومستغانم إلى جامعات.
- وبحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة، 13 مركزا جامعيًا و6 مدارس عليا للأساتذة، 14 معهدا وطنيا للتعليم العالي و12 معهدا ومدرسة متخصصة.

3-4- المرحلة الرابعة سنة 2004:

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين. حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي: الليسانس، الماستر والدكتوراه، الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجه لها على الصعيدين الوطني والدولي، ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات:

- **الليسانس:** يشتمل على ستة سداسيات، كما يتضمن مرحلتين أولاهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات وثاني مرحلة تكوين متخصص.
- **الماستر:** ويشتمل على أربعة سداسيات، يحضر هذا التكوين لمهنتين مهنية وبحثية.
- **الدكتوراه:** يضمن هذا الطور تكويننا تبلغ مدته ست سداسيات، ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة (سمية إبراهيمي، 2005، ص ص 32-33).

وقد كان يهدف هذا الإصلاح.

4- أهداف إصلاح التعليم العالي:

كانت اغلب أهداف إصلاح التعليم العالي في النقاط التالية:

- تكييف نظام التعليم العالي مع المعايير العالمية.
- إعادة النظر في وظائف الجامعات بهدف الوصول إلى مخرجات تتسجم مع متطلبات سوق العمل والتطور الاقتصادي، وضمان التوافق الاجتماعي المنشود.
- القدرة على تكوين إنسان مستقل يمتلك المعارف والمهارات يتسم بروح المبادرة والفاعلية والتنظيم والقدرة على استيعاب الظروف المحيطة به والتفاعل معها.
- تطوير وتنويع التعاون مع مختلف البلدان الأجنبية.

- إرساء أسس الحكمة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.
 - تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال الترقية العالمية لاسيما منها المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
 - إعادة بحث ديناميكية جديدة فيما يخص: الفروع، التخصصات، تحسين البرامج، الإدارة الرشيدة، الانفتاح على العالم (إبراهيمي سمية، 2005، ص35).
 - فتح الجامعة ومسارات التكوين على العالم الخارجي.
 - اقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية.
 - تعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي على مواجهة تحديات المعرفة على مستوى عالمي. والغاية من إصلاح نظام التعليم العالي في الجزائر هي تدارك الوضع وإصلاح الإختلالات والدفع بالجامعة الجزائرية لأن تتلاءم تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي.
 - معالجة مشاكل النظام الكلاسيكي...
- وعموما سعت هذه الإصلاحات من خلال هذه الأهداف ومجموع التحديات التي واجهتها في تحقيقها إلى الوصول إلى الغايات النهائية التالية:
- قديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.
 - التكوين للجميع ومدى الحياة.
 - استقلالية المؤسسات الجامعية.
 - انفتاح الجامعة على العالم.

المحاضرة الثامنة: مشروع المؤسسة التربوية

1- مشروع المؤسسة:

هو خطة تهدف إلى نقل المؤسسة من بؤرة المعضلات والصعوبات المنتجة للرداءة إلى محطة جديدة تتسم بفاعلية الجهد المبذول وفق منهجية عملية تحدث تغيرا نحو الأفضل لتحقيق الأهداف المرسومة سلفا والمتمثلة في تحسين المردود التسييري وبالتالي التربوي المنشود.

2- مرتكزات المشروع:

يجب أن يشكل التلميذ منطلق كل العمليات الجارية كتفعيل المشروع، الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول، الموارد التربوية والاعتمادات المالية. المتعلم هو مركز العملية التربوية (المادة 07 من القانون التوجيهي للتربية والوطنية)، يحتل التلميذ المركز الأول في السياسات التربوية.

- أيضا إشراك مختلف الفاعلين في تحسين المشروع.

- جعل المؤسسة فضاء تربويا حقيقيا.

- نفتح المؤسسة على المحيط.

3- تفعيل مشروع المؤسسة:

تواصل وزارة التربية الوطنية إصلاح المنظومة التربوية الذي شرعت في تجسيده ميدانيا منذ سنوات، حيث أن كل المكونات الأساسية له من مناهج دراسية ولكن مدرسة وإدخال البعد التكنولوجي (الأعلام، سكن)، الاهتمام التكوين العنصر البشري تربويا، بيداغوجيا وإداريا باعتباره أحد العوامل الأساسية في تحسين هذه الإصلاحات التي تقضي بين العمل على أساس المقاربة بالكفاءات.

4- مشكلات تطبيق مشروع المؤسسة:

- عدم اعتماد أساليب تسيير ناجعة على العمل الجماعي (إشراك كل الفاعلين في اتخاذ القرار).

- عدم وضوح الأهداف، والتخطيط التربوية الجيد لهذه الأهداف بشكل منسق.

المحاضرة التاسعة: الخريطة المدرسية

هي النظرة المرتقبة والمتحركة لتلبية الخدمات التربوية من خلال تشخيصها للواقع وامتداده مستقبلا آخذ بعين الاعتبار المعطيات الديمغرافية، التربوية، الجغرافية والاقتصادية. وهي خارطة طريق تسيير وفقها المدرسة بعد إقرار سياسة الوفاق الاجتماعي مع هيئة التخطيط. فهي بذلك تهدف إلى تنظيم إنشاء المؤسسات في قطاع التربية لضمان أحسن الخدمات للمدرسين، وبذلك تحقق مخطط تربوي تقوم به عدة هيئات ومؤسسات.

1- التخطيط التربوي:

يندرج ضمن مخططات تأمل مع قطاعات أخرى فلو وضع خطة تربوية ناجحة وجب دراسة الوضع التعليمي من كل أبعاده وجوانبه قصد بيان أوجه القوة والضعف من والغايات والأهداف والاتجاهات ووفرة الجو اعتماد على ما هو موجود ميدانيا من نوعية المؤسسات والمناهج والطرائق والنظم الإدارية ومصادر التحويل، وكل ما يخص الخريطة المدرسية مثل (التوجيه المدرب والإدارة التربوية، الآلية المدرسية، الهيئة التعليمية والإدارية والموظفون، العمل...).

2- إعداد الخريطة المدرسية:

المادة 100 من القانون التوجيهي إعداد الخريطة المدرسية مهمة مشتركة بين القطاعات يركز إعداد الخريطة المدرسية على:

- أ. استشارة دورية بين مصالح الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية والإدارات المعنية والجماعات المحلية.
- ب. جمع ومعالجة البيانات الواردة بين البلديات والولايات ومجريات التربية بالولايات.
- ج. تنفيذ مخططات الخريطة المدرسية وفق شروط واليات محددة مسبقا.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد بن نعمان. (2005). أطلبوا الوطنية ولو في فرنسا. برج الكيفان - الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
2. بوفلجة غياث. (2002). التربية والتكوين بالجزائر. وهران - الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع.
3. التشريع المدرسي الجزائري. سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية. (2004). المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستاهم.
4. توفيق زروقي. (2008). النظام التربوي في الجزائر: محكات نقدية لواقع عملية التوجيه المدرسي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. رفيقة حروش. (2010). إدارة المدارس الابتدائية الجزائرية. الجزائر: دار الخلدونية.
6. سعد العمش. (2010). الجامع في التشريع المدرسي الجزائري. ج1. عين مليلة - الجزائر: دار الهدى.
7. سعد لعمش. (2010). الجامع في التشريع المدرسي الجزائري. ج2. عين مليلة - الجزائر: دار الهدى.
8. عبد اللطيف بن أشنهو. (1979). تكوين التخلف في الجزائر محاولة الدراسة حدود التنمية والرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1963. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
9. علي ديدونة. (2006). المنظومة التربوية في الجزائر - بين الأصالة والاستتصال. بوزريعة - الجزائر: منشورات دار نورد.
10. اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية. (مارس 2011). التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (مشروع).
11. محمد الصالح حثروبي. (2002). المدخل إلى التدريس بالكفاءات. عين مليلة - الجزائر: دار هومة.
12. محمد بن حمادة. (2006). علم الإدارة المدرسية نظرياته وتطبيقاته في النظام التربوي. عنابة - الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
13. مديرية التقويم والتوجيه. (جانفي 2008). النشرة الرسمية للتربية الوطنية النصوص المتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية. عدد خاص.

14. مصطفىاوي الحسين. (2012). الاختيار الموضوعي لمديري المدارس الابتدائية وأثره على بعض أبعاد القدرة القيادية. أطروحة دكتوراه في علوم التربية. قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الجزائر.
15. وزارة التربية الوطنية. (2000). المقاربة بالكفاءات. المركز الوطني للوثائق التربوية. العدد 34.
16. وزارة التربية الوطنية. (2005). النصوص المتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية. النشرة الرسمية للتربية الوطنية.
17. وزارة التربية الوطنية. (جانفي 2008). القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04.
18. وزارة التربية الوطنية. (جويلية 2004). الوثيقة المرافقة المناهج السنة الثالثة من التعليم الابتدائي. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجزائر.
19. وزارة التربية الوطنية. متاح على الرابط: <https://www.infpe.edu.dz>
20. مهند الشبول. (2011). الحاسوب في الإدارة المدرسية. متاح على الرابط: academic.ju.edu.jo
21. الإدارة التربوية والإدارة المدرسية. المركز التربوي للبحوث والإنماء. متاح على الرابط: www.crdp.org/mag-description?id=8164
22. محمد فارس. (2011). الإدارة المدرسية أهدافها. أهميتها. وظائفها. متاح على الرابط: <https://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t>
23. عبد الرحيم محمد. (2013). الإدارة في المؤسسات التعليمية. متاح على الرابط: <https://dr-ama.com/?p=1736>
24. <http://art.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=8&lcid=52149>
25. <http://www.almarefh.org/news.php>